حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٧٥) ٢٠١٤/٢/١٠

جنيف والتهديد بالانسحاب!

أنور بدر

سندخل إلى الجولة الثانية من جنيف ٢ وما زال البعض من المعارضة وداخل الائتلاف يطالب بالانسحاب من المفاوضات, وهنالك من يستخدم تعبير قلب الطاولة على النظام!

المشكلة أن هنالك من يسوق أوهامه باعتبارها حقائق, مفترضا «أن النظام يكسب على كل المستويات والمعارضة تخسر على كل المستويات», وهذه الحقيقة كافية لوقف المفاوضات, وبغير ذلك «نكون كمن يسلم رأس الثورة إلى النظام», بكل ما تحمله هذه العبارة من دلالة تخوينية.

بعض الأطراف من داخل الائتلاف ترى في ذات السياق «أن الاستمرار في مفاوضات مع نظام لا يعرف إلا القتل, ولم يبادر أبداً بالالتزام بإجراءات بناء الثقة, يعني موافقة ضمنية على استمراره بالقتل». وهؤلاء الأطراف مسبقا يرون عدم شرعية وقانونية الذهاب إلى جنيف ٢.

تكمن المشكلة في عقلية الربح والخسارة التي تتحكم بأصحاب الدكاكين الصغيرة, فما دمنا لم نحقق ربحا في الجولة الأولى من جنيف ٢, علينا أن نوقف المفاوضات! وإن كنا لن نضمن تحقيق ذلك الربح في جولة أو اثنتان فعلينا أن لا نغامر بالذهاب إلى المفاوضات.

هو عقل سياسي براغماتي, ربما يصلح لزمن غير زمن الثورة, فلو حسب السوريين في درعا أن مآل انتفاضتهم سيكون الدمار والقتل الذي عرفته محافظتهم وكل سوريا, ربما ضمدوا جراح بعض أطفالهم ودفنوا البعض الآخر بصمت, فالثمن الذي يدفعه السوريون من أجل القضاء على هذا النظام لم يكن بحسبان أحد.

وبالمنطق ذاته لو حسب الثوار الربح والخسارة في جولات المعارك العسكرية التي امتدت عبر السنوات الثلاث الماضية لاكتشفوا أكثر من محطة كانت جديرة بأن تقودهم إلى وقف الثورة, ما دمنا لم نحقق فيها أي انتصار.

اشكالية هذا العقل أنه يُخرج الواقع والثورة من رأسه, ولا يحاول أن يُخرج رأسه من الثورة والواقع, يبني تصوره لجنيف على محددات مبسطة, تلغي وجود الطرف الأخر/ الخصم أو العدو, وتجرده من أوراق القوة والضعف, وأعتقد أن خصمنا في هذه الثورة يملك من أوراق القوة ما مكنته من القتال ولا يزال بشراسة لثلاث سنوات مضت, وكما قال أحد أعضاء وفد النظام قبل الوصول إلى جنيف: نحن لن نذهب إلى جنيف لنسلم السلطة إلى المعارضة, فلو أردنا ذلك كنا نسلمها هنا!

بالمقابل نحن كمعارضة لم نذهب إلى جنيف لنعلن استسلامنا ونطلب التوبة والمغفرة, بل لنطالب بحل عادل, يحاسب المجرم على الجريمة ويحقق أهداف الثورة برحيل النظام, وبناء سوريا جديدة ديمقراطية وتعددية, وبين ما نريده نحن وما يريده النظام هي الثورة التي لم تحسم نتائجها بعد في أي من المستويات العسكرية أو السياسية, وكما قال رئيس الحكومة المؤقتة الدكتور أحمد طعمة:

«لو استطعنا أن نهزمهم في الميدان لما وقفنا, ولما وصلنا إلى هذه النقطة, ولكن مع الأسف فإن المجتمع الدولي خذل الشعب السوري ولم يقدم له ما يحتاجه من مساعدات ومعونات لحسم المعركة من أجل الكرامة والحرية».

علينا أن ندرك بأن الحل السياسي معركة شاقة وطويلة, وكل تجارب التاريخ من فيتنام إلى كوسوفو وجنوب إفريقيا تشير إلى أنها قد تمتد لسنوات, حتى تتحقق أهداف الثورة في اسقاط أنظمة الاستبداد والاحتلال, دون أن تتوقف أشكال النضال الأخرى لقوى الثورة خلال الزمن التفاوضي, المهم أن نملك أوراق القوة السياسية والعسكرية التي تمكننا من تحقيق الانتصار وهزيمة الخصم.

الافتتاحية

مصالح روسيا أم احتلال سوريا؟

سامي شيحان

يبدو أن الائتلاف الوطني أدرك ولو متأخرا دور الكرملين في الضغط على النظام السوري, مما منح أهمية خاصة لمحادثات رئيس الائتلاف الوطني أحمد الجربا مع وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف, رغم أنه لم يرشح عنها الكثير من المعلومات, إلا أن زيارة الجربا لموسكو لم تكن خارج طموح الائتلاف لإقناع الروس بالضغط على نظام الأسد بخصوص تشكيل هيئة حكم انتقالي, باعتبارها «المهمة الرئيسية للجولة التالية من مفاوضات جنيف» وفق تصريحات الجربا.

وقد كشفت بعض المصادر الفرنسية والأمريكية، أن الروس يفاوضون في اجتماعات «بيرن» السويسرية سراً على مصالح بلادهم في سوريا، فيما نقلت صحيفة «كومرسانت» الروسية يوم الثلاثاء الماضي عن بعض الساسة الروس تسريبات حول المطالب التي تخص مصالح روسيا في سوريا، كثمن للضغط باتجاه تنفيذ بنود اتفاق جنيف ١. بدءاً من الاحتفاظ بالقاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري، ومروراً بعقود النفط، والعقود العسكرية، والاتفاقات والمعاهدات السياسية بين البلدين، إضافة إلى الالتزام بالديون الروسية على النظام، بما في ذلك ثمن الاسلحة التي سلّمت اليه أخيراً، وإعطاء الروس حصة النصف زائد واحد من أعضاء مجلس الامن القومي السوري، الذي سيتشكل في إطار الحل السياسي، أي أن يسهموا في تعيين أكثر من نصفه.

لكن مصادر المعارضة السورية تعتبر ذلك أبعد من كونه صفقة, وربما يصل إلى حد الارتهان لعقود طويلة إلى روسيا, ليس بالمعنى المالي فقط, على أهميته, إذ يقدر الخبراء قيمة الديون الروسية على سوريا، بأكثر من عشرة مليارات دولار، ما بين ديون تجارية وثمن صفقات قديمة لأسلحة روسية، دون أن يدخل في ذلك حساب قيمة الأسلحة التي سلمتها روسيا حديثاً إلى النظام خلال الثورة السورية، والتي أسهمت بقتل السوريين خلال ثلاث سنوات, فما هو أخطر من ذلك يكمن في الارتهان السياسي, والذي يعني أن يخرج الأسد من سوريا, مقابل الاحتلال الروسي لسوريا!

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٥) ٢٠١٤/٢/١٠

بطئ الحركة الروسية!

نبيل حيفاوي

«الحركة من وضعية الثبات» ذلك ما يمكن قوله في مقاربة الموقف الروسي من الصراع الدائر في سوريا, بين الثورة وسلطة بشار الأسد. مع وجود ما يشي بتحرك ولو لخطوة صغيرة بطيئة, إلا أنه يصعب البناء عليها, فلا يمكن اعتبارها أساسا لنقلة أو خطوة نحو تغيير في الاتجاه, وصولا إلى تغيُر في الموقف.

لقد أثارت دعوة موسكو للائتلاف الوطني السوري لزيارتها, والاجتماع إلى خارجيتها, للحوار بشأن الصراع في سوريا, تقديرات , ذهب بعضها إلى تعليق الآمال على مقاربة روسية جديدة, تخفُ فيها نسبة الانحياز لموقف النظام وممارساته.

وبارتباط توقيت الزيارة مع اقتراب جلسات جديدة لمؤتمر جنيف في العاشر من شباط, فإن الدبلوماسية الروسية, التي بلورت بنود جنيف١, اكتشفت أن انعقاد جنيف٢, أدخلها في مأزق مع حليفها النظام السوري, حيث بدا وكأنه يُساق لقبول حضور المؤتمر رغماً عنه. وساد جو خلال انعقاد المؤتمر ظهر فيه النظام بائساً ومتناقضا مع توجهات المجتمع الدولي, وفهم دول العالم للمؤتمر وأسس انعقاده والهدف منه.

وربما راهنت سلطة بشار, أن حليفها الروسي, الذي عجز عن فرض أجنداته- أجندتها, على انعقاد جنيف٢, مازال قادرا على حمايتها من تطور مسار التفاوض في الجولات القادمة.

قبل انعقاد جنيف ٢ كان فشل موسكو واضحا في فرض إيران ضمن المؤتمر, كما فشلت في فرض صيغة حضور ما تسميه معارضة الداخل بشكل مستقل عن وفد المعارضة, وفوق ذلك لم تمر خديعة جعل «مكافحة الإرهاب» التي يناور بها النظام, ومضت الجلسات وبتأييد دولي, بالاتجاه الصحيح, للتأكيد على نقل السلطة لهيئة حكم انتقالية, وصولا الى خروج بشار من السلطة المقبلة في سوريا.

وجاءت دعوة موسكو لقيادة الائتلاف للحوار, ضمن هذا السياق, في محاولة للتأثير على قيادة المعارضة, وتغيير موقفها بحضها على تخفيض سقف شروطها لمتابعة المؤتمر. يتركز الاهتمام الروسي, في مناخ جنيف٢, على طي المضمون السياسي الرئيسي لجنيف١. ولو بشكل غير مباشر, إذ تهتم موسكو بتفاصيل جنيف ١ الفرعية, كالأمور الإنسانية ووضع المعتقلين والهدنة الجزئية في أكثر من موضع.

لذلك تسعى الدبلوماسية الروسية لإغراق جنيف٢ بالتفاصيل, وإطالة الفترة الزمنية لمنح النظام فرصة لحسم المعركة على الأرض إن استطاع. إلى جانب إظهار ليونة بالتعامل مع المعارضة, بعد أن أصبح الائتلاف في موقع سياسي ودبلوماسي فعال, ويصعب تجاوزه أو إلغاء دوره في إيجاد حل للصراع في سوريا.

مشكلة موسكو وأزمتها, أنها لا تستطيع قلب طاولة جنيف, والتصادم مع الإرادة الدولية, وإن مضت الجلسات المقبلة على ذات الدينامية, سيكون النظام في خذلان من حليفه الدولي الوحيد والقوي, وموسكو من ناحيتها لا ترغب في انهيار علاقتها مع النظام السوري, بعد أن وضعت «كل بيضها في سلته» في تعاملها مع الصراع بين الثورة السورية وسلطة بشار الأسد.

لكن موسكو يمكن أن ينفذ صبرها في الرهان المطلق على النظام, فهي لم تكن تتوقع فشله خلال ثلاث سنوات في إنهاء الثورة, وهي التي وفرت له كل الامكانات العسكرية والتكنولوجية, والأهم حمايته بالفيتو في مجلس الأمن. إذ صار المجتمع الدولي الذي اشتركت معه موسكو, وبحماس وفاعلية, في تأسيس جنيف١, وبدء التفاوض في جنيف٢, يقف بدرجة من الوضوح والحزم, على غير ما ترغب به لطمأنة سلطة بشار وترسيخ تحالفها معه.

ويبدو أن التغيير الحقيقي في الموقف الروسي, يرتبط بافتقاد الثقة بإمكانية استمرار النظام, وبالتالي عبثية الدفاع المطلق عنه, والخسارة المؤكدة لمستقبل مصالحها مع سوريا الغد, ومع المحيط العربي. فهل تتحرك موسكو نحو رؤية جديدة لتوازن القوى في الصراع؟ وعليه ستؤسس بداية تحول بموقفها من مستقبل سوريا؟

لازال مبكراً الاعتقاد بهذا التغير, لكنه ليس مستحيلاً.

إجلاء المدنيين عن حمص وأهداف السلطة

ماجد حمود

قبل أيام تم الإعلان عن اتفاق بين الأمم المتحدة والنظام, ممثلاً بمحافظ مدينة حمص, على السماح للمدنيين في حمص القديمة وأحيائها المحاصرة, بمغادرتها. والملفت استثناء الائتلاف الوطني من المشاركة في التوقيع على الاتفاق, وبالتالي المساهمة في الإشراف عليه.

شكلت حمص المدينة تحديداً عقدة دائمة للنظام, في نضالها السلمي بداية, كما في دفاعها بالسلاح في وجه هجماته. وهي في موقعها في قلب سوريا, تصل الشمال بالجنوب, والشرق بالغرب, بالتالي تقف عائقا استرتيجياً أمام محاولات النظام لبسط سيطرته على مجمل البلاد. ومن زاوية أخرى, تقف حائلا أمام احتمال انكفاء النظام جغرافياً, للبقاء في مساحة تتوافق فيها الديموغرافيا مع الجغرافيا, نقصد ما يقال عن «دويلة طائفية».

من جوانب أخرى تتصل بالصراع السياسي والدبلوماسي والعسكري, يأتي الاتفاق تلميعاً لصورة النظام قبل العاشر من شباط ٢٠١٤ موعد الجلسة الجديدة لجنيف٢, بعد ان ظهر قبلها بصورة شاذة, حتى في تصادم وليد المعلم مع راس الشرعية الدولية في جلسة افتتاح المؤتمر, وباتفاقه مع الامم المتحدة, يحاول تقديم شيء يرضي المجتمع الدولي.

من ناحية أخرى, ربما يحاول النظام الالتفاف على العالم, بإظهار إمكانية حل بعض المسائل دون تفاوض مع المعارضة التي تكرست بقوة في جنيف٢. واستباقا لأي مقترحات ومشاريع لفرض ممرات إنسانية, باتت شبه ناضجة في أروقة الدبلوماسية الدولية, وظناً منه أن اتفاق حمص يمكن اعتماده كسابقة إيجابية, ترفع عنه الضغوط الدولية.

أما ميدانياً من الناحية العسكرية, فالنظام يمهد لنفسه بخروج المدنيين, للقيام بأبشع الهجمات بذريعة أن من تبقى في حمص هم فقط «إرهابيون» أو «عصابات مسلحة», والاتفاق مع الأمم المتحدة شاهد على تلك الحجة.

لا نعلم إن كان هناك آلية للإشراف على تنفيذ الاتفاق, فالتجربة في اتفاقات سابقة, دون رعاية الامم المتحدة, كالمعضمية وبرزة, وسبينة ومخيم اليرموك, التي تمت مع

القوى المحلية على الأرض, وترتب عليها عمليات قتل واغتيال وابتزاز بالأموال, ولن يكون لخروج المدنيين من حمص أية ضمانات إذا لم تكن قوة الإشراف الدولية هي الضامن لسلامتهم, ولانتقالهم اينما شاءوا, وهذا يتطلب قوة واسعة الانتشار وبكامل الصلاحيات.

لا يمكن من حيث المبدأ رفض أية بارقة أمل لإنقاذ المدنيين في سوريا, وتأمين سلامتهم وخروجهم من حالة الحصار. لكن تجربة الشعب السوري مع هذا النظام, لا تتوفر عن أدنى ثقة بحرصه على حياة الناس وأمنهم وسلامة أبنائهم. ومن جهة أخرى يجب أن لا نسمح باستبدال الممرات الآمنة وفك الحصار عن المناطق المحاصرة بتهجير السكان المدنيين من بيوتهم ومناطق سكناهم.

ولعل إصرار النظام على منع عودة المدنيين الذين سيخرجون, من العودة لبيوتهم, دليل يكفي على ما يرتبه النظام لحمص القديمة, وما يسعى له من وراء قبول اتفاق خروجهم من المدينة.

وفي تطبيق الخطوات الأولى من الاتفاق, ستنكشف الأهداف الفعلية لسلطة بشار من كل هذه الألاعيب, وستتعرف الشرعية الدولية أكثر فأكثر على همجية هذا النظام وانعدام الحد الأدنى من الإنسانية في كامل سلوكه وعلى الصعد كافة.

عقوبة قبض الرواتب في سوريا

تحقيق ـ نعيم نصار

بدأت عملية توطين الراتب للعاملين في القطاع العام في سوريا منذ عام ٢٠٠٣ عبر المصرف العقاري, وتبعه المصرف التجاري، واستكملت من قبل معظم المؤسسات العامة والنقابات تباعا، وهي لم تشمل حتى تاريخه جميع العاملين في القطاع العام، وذلك من أجل تحديث خدمة الحصول على الراتب، والتخلص من بيروقراطية المحاسب الوحيد الذي يقبّض رواتب موظفي مؤسسة كاملة، وينتظره آلاف الموظفين مع بداية كل شهر.

هذا المحاسب كتبت تنتقده عشرات الأقلام في الصحافة, والسبب أنّه يلطش بعض الليرات من كل راتب، بحجة عدم وجود فراطة لديه، لتأتي خدمة توطين الراتب وتبدأ رحلة عذاب من نوع آخر، بدأت مع عدم وجود فئات نقدية من عيار الخمسين في الصرّاف، وانتهت لاحقاً بغياب فئة الـ٥٠٠ ليرة، وتزايدت المعاناة في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث تحوّل موضوع الحصول على الراتب من معاناة إلى همّ دائم أضيف إلى سلّة الهموم المعيشية والخدمية واليومية للمواطن السوري، وجوهر هذه المعاناة غياب الأموال في الصرافات، وإعلان الجهاز على شاشته أنه خارج الخدمة، وحاجة الموظف إلى انتظار ساعات طويلة أمام صرّاف يعمل في طابور جديد أضيف إلى سلسلة الطوابير التي يقف فيها يومياً.

ولم تبدأ هذه المعاناة خلال الثلاث سنوات الأخيرة فقط، فمنذ عام ٢٠١٠ وتحديداً في ٢٧ـ٦ ـ ٢٠١٠ مثلاً تحدثت مجلة «الأزمنة» الخاصة في سياق تحقيق نشرته عن أحوال الصرافات في السويداء ومدى سوء أحوالها هناك، حيث ذكر مدير فرع العقاري حين ذاك «راكان

كيوان» بأن عدد الموظفين والمواطنين الذين يستخدمون هذه التقنية بالآلاف بينما عدد الصرافات الموجودة قليل ولا يتجاوز أصابع اليد، وقال موظفون في نفس التحقيق: لا نعرف لماذا لا يجدون حلولاً سريعةً؟ وذكر الموظف غسان السعدي: «لقد فرحنا كثيراً عندما قالوا لنا عن تقنية الصراف الآلي إذ بإمكاننا أن نسحب منه النقود في الوقت والزمن الذي نريد، ولكن عندما قمنا باستخدامه ندمنا على الساعة التي تم فيها توطين الرواتب عن طريق الصراف الآلي، بسبب أعطاله المستمرة والزحمة التي نعاني منها، والوقوف على الدور في أيام البرد والحر».

ومنذ ذلك التاريخ تم زيادة عدد صرافات العقاري في السويداء من ٤ إلى ١١ صرافاً، تعمل منها حالياً ٧ صرافات فقط، وذلك حسب اعتراف مدير العقاري «راكان كيوان» في لقاء أجري معه في إذاعة «صوت الشعب» بتاريخ ٣٠ـ ١ـ ٢٠١٤.

في العاصمة دمشق توقفت كل صرافات العقاري والتجاري البعيدة عن مركز المدينة، وحجة الإدارات طبعاً هو الوضع الأمني السيئ والخوف المسبق من «العصابات الإرهابية المسلحة» وتمركزت هذه الصرافات القليلة المتبقية في مبنى إدارة العقاري والتجاري، وتتعطل معظم الصرافات الباقية من البرامكة وصولاً إلى الجمارك وعددها «سبعة» أغلب أيام الشهر, مع ازدحام كبير في أول الشهر إذا تمّ تغذيتها بالأموال.

ربما ينسى المواطن السوري في زحمة الهموم اليومية، أنّ الأصل في خدمة صراف العقاري أو التجاري، أن تبقى على مدار الـ ٢٤ ساعة، وتكون مستمرة على مدار الشهر، أي يستطيع الزبون الحصول على ما يريد من حسابه، في أي وقت وفي أي مكان، وما حدث أن هذه الخدمة الحضارية قد حوّلتها حكومة النظام إلى عقوبة جماعية بعد بدء الثورة السورية في

١٥ـ٣ـ ٢٠١١، وذلك لكافة المتعاملين والعاملين الذين وطّنت رواتبهم، بحيث صار معظم هؤلاء يترّحمون على زمن المحاسب، صاحب النفس الحامضة والذي يسرق من رواتبهم الفراطة، وعلت أصوات الناس المحتجة على الزحام أمام الصرافات، لاسيما فئة المتقاعدين الذين حملوا أعمارهم وأمراضهم، ووقفوا في الطابور ينتظرون قبض رواتبهم التي قد لا تكفي بعضهم ثمن دواء فردي لهم، فكيف إذا كان لديهم أسراً تنتظرهم؟

في مدينة حمص يوجد في الوقت الحالي صرافين اثنين للتجاري فقط، وذلك لكل العاملين والموظفين الساكنين حالياً في مدينة حمص، حيث يقوم التجاري أيضاً بتخديم المتعاملين مع العقاري مقابل عمولة محددة طبعاً، ونفس المعاناة العامة يعيشها الناس هناك.

«جورج» موظف في القطاع العام، يتحدث لجريدة «حرية» عن الإرهاق الذي يعيشه الموظف وهو ينتظر قبض راتبه، حيث يحتاج إلى وقوف ٤ ساعات متواصلة في الطابور في حال تمّت تغذية الصراف بالأموال، ويضيف: وهناك الوضع الأمني المتردي في المدينة بسبب حرب النظام على الشعب، الذي يؤخر دائماً إمكانية خروج الناس من منازلهم، وفوق هذا وذاك انقطاعات الكهرباء المتواصلة التي تتسبب لوحدها بانقطاع خدمة الصراف الذي يحتاج طبعاً إلى تغذية كهربائية متواصلة.

في شهر كانون الثاني الماضي، تعطلت خدمة صرافات المصرف العقاري عن كامل سوريا، وذلك بعد اليوم الرابع من الشهر، وبقي الحال هكذا حتى الـ ٢٣ من كانون الثاني، وتقاذف المسؤولون الاقتصاديون الاتهامات، وفي النتيجة لم يحاسب أحد، ووصف الأمر واختصر بأنه عطل «تقني فني» من قبل إدارة العقاري، رغم الضجة الإعلامية التي صاحبت هذا العطل الذي أثر على آلاف العاملين الذين لم يتمكنوا من قبض رواتبهم.

ومهم أن نذكر أنّ هذه المعاناة شملت كل المناطق التي يسيطر عليها جيش النظام، فقد كتبت الصحفية «إلهام العطار» في صحيفة «تشرين» التابعة لحكومة النظام شارحة معاناة العاملين والموظفين في جرمانا، حيث تؤكد أن هذه المعاناة لم تكن وليدة الشهر الحالي، إنما هي مستمرة منذ دبّ المرض في هذه الصرافات، ورغم الشكاوى التي قدمها الناس للجهات الإدارية المختصة إلا أن شيئاً لم يتغير، فإغلاق وإسكات كل هذه الصرافات في جرمانا وغيرها، علّله المسؤولون في إدارة العقاري والتجاري، بالمسألة الاحترازية، وذلك خشية من «العصابات الإرهابية المسلحة وإمكانية أن تسطو على هذه الصرافات».

في صحيفة أخرى من صحف النظام نُشر تحقيقاً عن نفس المعاناة وذلك نهاية السنة الماضية، يتحدث فيه أحد المواطنين متسائلاً: ألهذه الدرجة لا قيمة للوقت وإضاعته في البحث عن صرّاف يلبي الحاجة؟ خاصة لمن يكون مضطراً لسحب مبلغ من المال لقضاء حاجة ضرورية كالحالات المرضية الطارئة، كما أنّ ظاهرة تجمهر الناس والجلوس بجانب الصراف مظهر غير لائق وغير حضاري فيه هدر للوقت وإهانة للمواطن وخاصة كبار السن.

ويبدو هذا الهمّ المتواصل للعاملين والموظفين وكأنه قدر دائم، فالمسؤولون في المصرفين العقاري والتجاري، يعيدون ذات الديباجة عن تقليص أعداد الصرافات، خشية «الإرهابيين» ويضيفون إليها قصة العقوبات الغربية على النظام وأثرها السلبي على الصرافات والمصارف، بينما يصرّ الكثير من الموظفين الذين تحدثنا إليهم على أن الأمر برمته يمكن أن يحلّ في أيام لو أرادت حكومة النظام ذلك، ولكن لا حياة لمن تنادي، فالسلطة مهتمة فقط بقتل السوريين ومحاولة إخضاعهم.

نظرة على وضع اللاجئين السوريين عام ٢٠١٣

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

عمّان، الأردن- على مدار عام ٢٠١٣، ارتفع عدد اللاجئين السوريين المسجلين إلى أكثر من ٢,٣ مليون شخص، وذلك مع تفكك العائلات وضرورة بذل جهود دولية هائلة لتقديم الإغاثة بصورة خاصة لما يقرب من ١,٢ مليون طفل لاجئ لضمان عدم تحولهم إلى جيل ضائع.

في بداية عام ٢٠١٣، استضاف الشرق الأوسط حوالي ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ سوري مسجل، ولكن بعد مرور عام ومع قرب انتهاء السنة الثالثة من الصراع في سوريا، باتت عشرات مخيمات اللاجئين الآن ظاهرة بوضوح حتى من الفضاء الخارجي.

ومن أجل مواكبة حركة النزوح الباعثة على القلق في ٢٠١٣، تم توزيع ما يزيد عن ١٩٦,٠٠٠ خيمة و٨٠٩,٠٠٠ قطعة من القماش البلاستيكي العازل للمياه على اللاجئين المقيمين داخل المخيمات والمواقع غير الرسمية – ما معدله أكثر من ٢١ كيلو متراً مربعاً من مواد المأوى.

أُنشئت المدارس والمساحات الصديقة للأطفال ومرافق الدعم النفسي- الاجتماعي في المخيمات من أجل المساعدة في تلبية احتياجات اللاجئين الذين يواصلون تدفقهم إلى خارج سوريا بمعدل يبلغ ١٢٧,٠٠٠ شخص في الشهر. وقد قدمت وكالات الإغاثة الدعم إلى المجتمعات التي تستضيف ٨٠٪ من اللاجئين السوريين؛ وهو الأمر الذي يشكل عبئاً هائلاً على المرافق الصحية المحلية والمدارس والمياه والصرف الصحي.

وقد تطلب حجم الأزمة السورية ونطاقها على مدار ٢٠١٣ المشاركة المنسقة من قِبل ١٤٧ وكالة إغاثة، إلى جانب البلدان المضيفة الرئيسية: لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر. إلا أنه تم تمويل ٦٨٪ فقط من خطة الأمم المتحدة للاستجابة للاجئين لعام ٢٠١٣. وفي أنحاء المنطقة الآن، يعيش ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ في الوقت الراهن في مخيمات رسمية، ولكن هناك نحو مليوني شخص يقيمون خارج المخيمات الرسمية، وهو ما يعد شاهداً على كرم البلدان المضيفة.

وعادةً ما ترسل العائلات التي تنعدم لديها الموارد المالية أطفالهم إلى العمل من أجل ضمان البقاء على قيد الحياة. وفي كلٍّ من الأردن ولبنان، وجدت المفوضية أطفالاً صغاراً تصل أعمارهم إلى سبعة أعوام يعملون لساعات طويلة لقاء أجر ضئيل، في بعض الأحيان في ظروف يتعرضون فيها للخطر والاستغلال. وتشكل الأسر اللاجئة التي تعولها النساء ما يصل إلى ٤٣٪ في بعض المخيمات.

ومن أجل ضمان تقديم الحماية الملائمة وتوفير الوثائق، تم توسيع جهود تسجيل اللاجئين خلال عام ٢٠١٣؛ الأمر الذي قلل من أوقات الانتظار إلى بضع ساعات. كما شُكلت فرق متنقلة لتسهيل الوصول إلى السوريين غير المسجلين بصورة أفضل. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، سيكون ما يقدر بـ ٤,١ ملايين لاجئ سوري بحاجة إلى المساعدات، ويشمل ذلك مليوني طفل. ومع ازدياد نزوح اللاجئين السوريين، تضاعف عدد المخيمات الرسمية في أنحاء المنطقة ليصل من ١٩ مخيماً قبل عام واحد إلى ٣٧ مخيماً في الوقت الحاضر. ويوجد في تركيا حالياً ٢١ مخيماً، فيما يوجد في العراق ١٢ مخيماً وموقعاً للعبور، ويوجد في الأردن حالياً ثلاثة مخيمات وهناك موقع رابع بصدد استضافة ما يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ شخص من القادمين الجدد.

ويستضيف لبنان، مع قدرته الاستيعابية المحدودة، العدد الأكبر من السوريين في المنطقة وذلك مع وصول العدد إلى أكثر من ٨٥٠,٠٠٠ لاجئ مسجل أو بانتظار التسجيل، وهم لا يعيشون في مخيمات بل ينتشرون في ١,٧٠٠ موقع يستضيف ما يزيد عن ١٢٠,٠٠٠ شخص.

وعلى مدار عام ٢٠١٢، قامت الوكالات بتوزيع ما يزيد عن ٥,٧ ملايين بطانية ولحاف إلى جانب ٤,٩ ملايين فرشة. ومن أجل ضمان إعداد الطعام وتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى، تم توزيع ما يقرب من ٨٧٠,٠٠٠ مجموعة من الأدوات المطبخية وعدد مماثل من أوعية المياه. ومع اضطرار عشرات الآلاف من الأطفال الرضع على الفرار برفقة عائلاتهم، تم توفير ما يقرب من ٥ ملايين حفاضة.

وقام الشركاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية إلى جانب المؤسسات الخيرية المحلية بتوفير كميات إضافية من اللوازم الإغاثية ووضع البرامج الحيوية لمساعدة اللاجئين المحتاجين وحمايتهم. وقامت منظمة اليونيسف بتوزيع عشرات الآلاف من الملابس الشتوية والأحذية على اللاجئين إلى جانب توفير المدارس والدعم النفسي – الاجتماعي، والتطعيم، فضلاً عن مشروعات التعليم والمياه والصرف الصحي.

وقد عمل برنامج الأغذية العالمي على ضمان توفير المعونات الغذائية للاجئين المحتاجين على شكل قسائم غذائية وبطاقات إلكترونية إلى جانب التوزيع المباشر لمواد الإغاثة الغذائية.

ومن بين العدد الكبير من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات التي تعمل من أجل معالجة أزمة النزوح، قامت المنظمة الدولية للهجرة بتوفير خدمات النقل للقادمين الجدد من اللاجئين، فيما قامت منظمة الصحة العالمية بقيادة الجهود لمكافحة شلل الأطفال وغيره من الأمراض. وعملت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من أجل تلبية احتياجات الأشخاص المشمولين بولايتها الذين طالهم الصراع.

ولموسم الشتاء البارد، خصصت المفوضية ١٣٨ مليون دولار لتوفير المزيد من مواد مقاومة عوامل الجو، ومبادرات عزل الخيام عن الأرض، واستعدادات الشتاء الخاصة بمرافق المياه والصرف الصحي، وأعمال الصرف وتوزيع بطانيات حرارية إضافية، فضلاً عن الفرش والمواقد والملابس والوقود ووسائل التدفئة والمرافق التعليمية وبرامج المنح النقدية. وقد تلقى ما يزيد عن ٧٨,٠٠٠ عائلة مواقد، فيما استفاد عشرات الآلاف من العائلات الأخرى من المساعدات النقدية لشراء المدفئات من السوق المحلية. وتم التوسع في جهود توفير الكهرباء في معظم المخيمات إلى جانب توزيع الوقود.

وقبل حلول الشتاء، تم إيصال أكثر من ١٧,٠٠٠ بيت جاهز (مسبق الصنع) إلى مخيم الزعتري بالأردن، تبرع المانحون من دول الخليج بمعظمها. ويجب أن يعيش جميع المقيمين في مخيم الزعتري البالغ عددهم ٨٠,٠٠٠ شخص في مأوٍ متينة بحلول مطلع ٢٠١٤. وقد وصلت برامج المساعدات النقدية التي تستهدف اللاجئين الحضريين في الأردن إلى ما يقرب من ١١٠,٠٠٠ شخص باستخدام التقنية البيومترية المتطورة. وبالمثل قامت الحكومة التركية بتوفير ١٢٠,٠٠٠ بيتاً جاهزاً تقريباً للاجئين داخل مخيماتها. كما تم تنفيذ المبادرات الخاصة بمعونات الشتاء في كلٍّ من تركيا والعراق، اللتين تستضيفان تباعاً ٥٥٧,٠٠٠ و٢١٠,٠٠٠ لاجئ، وفي مصر أيضاً حيث يوجد ١٣١,٠٠٠ سوري مسجل لدى المفوضية

وتعمل المفوضية داخل سوريا من أجل تقديم المعونة للأشخاص النازحين داخلياً، وعلى مدار ٢٠١٣ وصلت إلى أكثر من ٣,٢ ملايين شخص في جميع المحافظات السورية البالغ عددها ١٤ محافظة، لتوفر ما يزيد عن ٨ ملايين مادة مختلفة من مواد الإغاثة الأساسية. وهذا الشتاء، تقوم المفوضية بتنفيذ خطة يبلغ حجمها ٧٩ مليون دولار داخل سوريا من أجل مساعدة ١,٥ مليون نازح داخلياً عن طريق توفير اللوازم الإغاثية مثل البطانيات الحرارية والفرش والقماش العازل للمياه، إلى جانب تجديد ٨٩ مأوى جماعياً وتوزيع المساعدات النقدية على آلاف العائلات الأكثر ضعفاً.

للمزيد الاطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٥) ٢٠١٤/٢/١٠

الإصلاح الإيراني والهولوكوست السوري

منى أسعد

انشغل الإيرانيون في الأسبوع الأخير بتصريحات وزير خارجيتهم محمد جواد ظريف التي أدان فيها محرقة النازية «الهولوكوست» باعتبارها «مأساة مفزعة ينبغي ألا تتكرر» في رده على سؤال لمحطة التلفزيون الألمانية «فونيكس».

أثار هذا التصريح موجة من الاستياء في الإعلام الإيراني وصلت حدّ المطالبة باستجوابه برلمانياً بهذا الخصوص, مما يعكس حجم التناقضات الكامنة في آليات النظام السياسي لطهران, والذي انتخب العام الماضي حسن روحاني لقيادة مرحلة إصلاحية, بعد دورتين عجاف من رئاسة أحمدي نجاد الذي شكل قطبا متزمتا في مواجهة العام.

فإذا أدركنا رمزية «الهولوكوست» بالنسبة لإسرائيل والأيديولوجيا الصهيونية, التي دفعت بالرئيس السابق أحمدي نجاد لتنظيم «مؤتمر الهولوكوست» في كانون أول/ ديسمبر من العام ٢٠٠٦, حيث استقدم العديد من الشخصيات العامة والسياسيين والأكاديميين والمؤرخين لإنكار واقعية «الهولوكوست» والمبالغات التي رافقت هذا الموضوع, وما نتج عنه من جدل داخلي وخارجي, ندرك أهمية تصريحات الوزير ظريف حاليا في القطع مع تلك المنظومة الأيديولوجية التي تشكلت مع نظام «الملالي» في طهران, ووصلت إلى ذروتها في السنوات الأخيرة, لكنها تكتسب مشروعيتها في الانفراج الاجتماعي والاقتصادي المطلوب محليا, وبدرجة أدنى فيما يخص الانفتاح السياسي, الذي أنتج هذا الغزل القائم بين طهران وإسرائيل, بعيد

الاتفاق النووي مع أمريكا ومجموعة ال ٥ + ١.

رافق وصول روحاني إلى السلطة في طهران نوع من الاعتقاد بأن المنظومة الأيديولوجية للنظام الإيراني تُشكل خطا أحمر بالنسبة للرئاسة الجديدة, وكذلك الأمر فيما يتعلق بالملفين: النووي من جهة, والوضع في سوريا, وهي قضايا تبدو مترابطة تحت سقف ديماغوجيا الممانعة التي رُفعت لتبرير مشروع ديني طائفي في المنطقة, شكل مفرداته الرمزية والسياسية من لعن الشيطان الاكبر والأصغر, والدعوة لتحرير القدس الشريف, إضافة لدعم وتسليح حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية.

وقد فوجئ الإيرانيون والعالم بالاتفاق النووي بين طهران والولايات المتحدة بداية قبل أن ينتقل الملف إلى مجموعة ال ٥ + ١, فيما لم تبد القيادة الإيرانية حتى الآن أي تطور في مواقفها إزاء الحالة السورية, حتى أن البعض اعتقد بوجود صفقة سرية في خلفية الاتفاق النووي, قدمت طهران من خلالها شيئا من التنازل في درجة تخصيب اليورانيوم, مقابل احتفاظها بامتيازات إقليمية تتعلق بسوريا تحديدا, باعتبارها الوتر الأساسي في قوس الممانعة والتصدي الذي يمتد من طهران إلى بغداد وبيروت عبر دمشق.

هذه الاستراتيجية التي رسّمتها طهران باسم قوس الممانعة, انطلقت من مفهوم ثنائية قطبي الخير والشر, فكانت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل تعيّنات لقطب الشر أو الشيطان الأكبر والشيطان الأصغر, مقابل السياسة الحكيمة لملالي طهران والتي تمثل قطب الخير وسياسة الرحمن.

وإذا كان الرئيس المنتخب حسن روحاني قد اختار التركيز عبر الاتفاق النووي على تجسير العلاقة مع الولايات المتحدة, فهو يدرك أن تمرير هذا الاتفاق يقتضي تقديم الكثير من بوادر حسن النية باتجاه إسرائيل, والتي يمكن أن يشكل الموقف من «الهولوكوست» الصهيوني مفتاحا مناسبا لها, غير أن هذا المفتاح يفتح بالضرورة على كل المنظومة الأيديولوجية والسياسية السابقة لطهران, وطموحاتها الإقليمية التي بررت ودعمت نظام الأسد ضد شعبه خلال ثلاث سنوات من القتل والتدمير في سوريا.

وإذا كان التيار الإصلاحي بقيادة روحاني جاداً في هذه المراجعة التي تطال قوس الممانعة وشعارات تحرير القدس ودعم المقاومة, والتي خدعت الكثير من المثقفين العرب بشكل خاص واليسار الدوغمائي عموما, وإذا كان يمتلك الجرأة على إدانة «الهولوكوست» الصهيوني مع كل الإشكالات التاريخية التي يثيرها الموضوع, فالأولى به أن يدين «الهولوكوست» السوري الذي تعتبر طهران شريكة مباشرة فيه, وداعم رئيسي لنظام الأسد في استمراره واستمرار هذا «الهولوكوست» الذي يمتلك أدلة واقعية ومعاشة أكثر من أي «هولوكوست» آخر.

هيئة التنسيق وجنيف ٢

سوسن دمشقي

فاجأت هيئة التنسيق البعض عندما أعلنت قبل أيام من انطلاقة جنيف ٢ عدم مشاركتها في المؤتمر, بعد أن كانت تنظيرات رئيس فرع المهجر في الهيئة الدكتور هيثم مناع تعتبر أنهم أهل العريس, أمه وأبوه معا.

الإشكالية بدأت مع تلقي رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أحمد الجربا دعوة رسمية من السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة لحضور المؤتمر متمنيا عليه أن يسعى لتشكيل وفد يحظى بتمثيلية عالية لأطياف المعارضة والنساء, مما دفع الأمين العام لهيئة التنسيق الأستاذ حسن عبد العظيم لإعلان استنكاره بأن الهيئة لم تتلق أي دعوة إلى المؤتمر, ليعقبه بعد طول صمت تصريح الناطق الإعلامي باسم الهيئة الدكتور منذر خدام, الذي أعلن أن الهيئة تلقت دعوة رسمية من السيد بان كي مون مماثلة لدعوة الائتلاف الوطني, ثم يكتشف الدكتور خدام أنهم تلقوا نسخة فوتو كوبي من الدعوة الموجهة لرئيس الائتلاف الوطني ليس أكثر, وعلى هذه الخلفية جاء قرار المقاطعة مع بضعة مبررات لم تنجح في إخفاء عقدة التمثيل لديهم.

ورغم محاولات رئيس فرع المهجر للهيئة المشاغبة على مجريات الجولة الأولى من المفاوضات, إلا أن الحديث في نهاية تلك الجولة عن ضرورة توسيع وفد المعارضة, شجع السيد حسن عبد العظيم على القول بما يناقض تصريحاته السابقة: الهيئة لم ترفض المشاركة بمؤتمر جنيف ولكنها غابت عنه! وأضاف أن لديهم شروط للمشاركة, ولكنها شروط لا تمنعهم من المشاركة! مع التأكيد بأنهم لم يتلقوا أي دعوة رسمية لذلك.

والتقى رئيس الائتلاف الوطني مع المنسق العام لهيئة التنسيق في القاهرة, وسط تفاؤل البعض, وحذر آخرين, ليخرج علينا السيد مناع من المهجر بمدونة مطولة لأسباب مقاطعتهم جنيف ٢, تضع الهيئة في مواقع متطرفة بالنسبة لقضايا وشروط الحوار مع النظام, وهو ما يتنافى مع كل الطرح السياسي السابق للهيئة ولمناع تحديدا.

فيما جاء بيان هيئة التنسيق أكثر وضوحا من الديماغوجيا السابقة للدكتور مناع, حيث أكد البيان أن المكتب التنفيذي للهيئة «ناقش وقائع جلسات الحوار بين ممثلي الهيئة برئاسة المنسق العام وممثلي الائتلاف الوطني برئاسة رئيس الائتلاف خلال الايام الماضية، التي شملت مجمل اشكاليات المشاركة في اعمال جنيف٢ واكدا على ضرورة الالتزام بإعلان جنيف١ وبالمشاركة التمثيلية الوازنة والمقنعة في وفد المعارضة السورية وفق نقاط التوافق السياسية بين مختلف القوى الوطنية الديمقراطية».

ولا يعتقد أحد أن هيئة التنسيق يمكن أن تكون على يسار الائتلاف الوطني فيما يخص الإصرار على تطبيق جنيف١, والموقف من النظام السوري, لكن الائتلاف الوطني أعلن مسبقا أن بعض الأشخاص هم خط أحمر بالنسبة للمعارضة السورية كصالح مسلم مثلاً, كذلك رفضه أي وجود لوفد آخر مستقل باسم معارضة الداخل, فهذا ينسف هدف التفاوض بين النظام والمعارضة أصلاً.

لكن الإشكالية الكبرى والسبب الاساسي والحقيقي لفشل مفاوضات القاهرة وعدم مشاركة الهيئة هو عقدة التمثيل المزمنة لديها, والمطالبة دائما بما هو أكبر بكثير من حجم تمثيلها الوهمي على الأرض, مما أدى إلى شق صفوف هذه المعارضة تحت عنوان زائف بين معارضة الداخل ومعارضة الخارج.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٥) ٢٠١٤/٢/١٠

بين خيار الديكتاتورية أو تدمير الدولة؟

علي الشيخ منصور

يؤكد بعض المعارضين- ومن موقع وطني مخلص- أن أكبر مصيبة يمر بها السوريون هي غياب الدولة, بصفتها الجامعة لكل السوريين, مما يفتح الباب واسعا لنمو الانتماءات الأدنى مثل العشائرية والطائفية, وتصبح هذه الولاءات عملاقة بقدر ازدياد العداء والعنف بين مكونات المجتمع, ليستنتجوا أنه على المعارضة الحفاظ على الدولة لحماية الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية.

لا أعتقد أن الموضوع يمكن أن يذهب إلى حد التشكيك بالنوايا الكامنة وراء هكذا تحليل, لكن التمعّن في صياغته تساعدنا على اكتشاف خلل منهجي في فهم بنية الدولة التي ثار عليها السوريون وآليات عملها, هذه البنية التي ألغت الوظيفة الجامعة للدولة وشجعت الانتماءات الأدنى, وفق مخطط مسبق لنظام الأسد الأب منذ اللحظة الأولى لوصوله الى السلطة, بهدف إضعاف الدولة، كي تتمكن تلك السلطة من ابتلاعها لاحقاً, وهو ما ساعده في الاستمرار بالحكم لعقود ثلاث, ثم ساعده ذلك وبما يخالف مواد الدستور السوري، في توريث هذه السلطة إلى ابن لا يختلف اثنان حول افتقاده لأهلية القيادة السياسية.

ورغم إحساس السوريين أن الدولة التي بناها الأسد على مقاس طموحاته الديكتاتورية هي أقرب إلى الدولة الفاشلة, نراهم اجترحوا أشكالاً متنوعة من المقاومة السلمية لهذا النظام عبر العقود السابقة, وهم يدركون أن الطرف الأقوى في أي صراع هو الذي يحدد طبيعة الصراع ومستواه بالمعنى الاستراتيجي, بحيث كان النظام باستمرار جاهزاً لممارسة العنف بحدوده القصوى, بعد أن تمكن من إلغاء كل أشكال الحياة السياسية, ومع ذلك, لم تكن الثورة السلمية التي انطلقت في آذار/ مارس ٢٠١١ تهدف بأي شكل من الأشكال إلى تدمير بنية الدولة, ولم تكن العسكرة أحد خيارات الثورة, ولم تبرز الشهوة إلى العنف المسلح إلا باعتبارها الرد الطبيعي على عنف ووحشية النظام في مواجهة العمل السياسي المدنيّ والسلمي. هذا النظام الذي أدرك منذ اللحظة الأولى أنه لن يتمكن من الاستمرار في السلطة عبر مسرحة الإصلاحات الوهمية التي أطلقها, ولم يكن عبثا ذلك الشعار الذي رفعه شبيحته وموالوه منذ البداية «الأسد أو نحرق البلد», حيث وضع السوريون أمام خيارين لا ثالث لهما: قبول سلطة الفساد والطغيان التي يمثلها الأسد الصغير, أو مواجهة المصير الذي يتجلى حاليا في إحراق البلد.

إشكالية النظام السوري أنه يستعصي على التوصيف السياسي ضمن مصطلحات الديكتاتورية أو حتى الكليانية الفاشية, فكل الديكتاتوريات والفاشيات عبر التاريخ سقطت, قليلة هي النماذج التي قاومت حتى تدمير الدولة بشكل نهائي, وربما لا يشبهه في التاريخ المعاصر إلا بدرجة ما نظام صدام حسين في العراق, وإلى حد أقل بكثير نظام القذافي في ليبيا, هذه الأنظمة التي لا ترى الوطن والمجتمع إلا من خلال شخص الديكتاتور, الذي ألغى سوريا/ الوطن لصالح سوريا الأسد, وهذه الأنظمة لا تستطيع أن تستمر بوجود دولة ومؤسسات وقوانين, لذلك نجدها تلغي كل ذلك أو تضعف من فعاليته, كي تستطيع الاستمرار في التسيّد من خلال مفهوم الأب القائد أو الراعي مقابل الرعية أو القطيع.

وبالطبع هذه الأنظمة بحاجة إلى انتماءات دنيا لحمايتها أو تبرير سلوكها كالطائفة أو العشيرة وحتى العائلة, وبحاجة إلى أيديولوجيا عريضة تستوعب كل تلك التناقضات دون أن تقارب الواقع, لذلك لم يكن حزب البعث ذا أهمية بالنسبة لنظام الأسد إلا في مفاصل قليلة, بينما شعارات المقاومة والممانعة كانت أكثر طواعية على أداء تلك الوظيفة الأيديولوجية. وهي التي ساهمت في بقاء كثير من مؤيديه ملتفين حوله, رغم كل الجرائم والفظائع التي ارتكبها بحق سوريا والسوريين عموماً.

الاشكالية في طبيعة التماهي بين هذه الأنظمة وبين بنية الدولة التي أنشأتها ونمّت الفساد في عروقها, بحيث لا يمكن الفصل بين الدولة والنظام, ولا يمكن الفصل أيضاً, بين النظام ورأس السلطة السياسية فيه، وتقوم العلاقة بين هذه المكونات وبين المجتمع على الولاء والطاعة بقوة القمع والإفساد والعنف المطلق, الأمر الذي أدى إلى تهميش الحياة المدنية والسياسية في سوريا عبر خمسة عقود سابقة, ويؤدي اليوم إلى تدمير الدولة ومفهوم الوطن. في العراق كانت الإشكالية أكثر حدة بين تأييد اسقاط النظام عبر التدخل الأمريكي, أو بقاء الديكتاتورية المنفلتة من عقالها, وفي المستوى العياني للحدث السوري, نجد أن المستقبل سيكون أسوأ مع استمرار حالة الدمار التي تتعرض لها سوريا كمجتمع ومؤسسات وعلاقات, ونعلم أن الجميع خاسر في استمرار المعارك الراهنة والمتشعبة الأطراف والأهداف, لكن يخطئ من يعتقد بإمكانية تجاوز هذه الإشكالية في مستوياتها الأخلاقية والسياسية.

لنفترض جدلاً أن النظام سقط بطريقة أو أخرى, كيف لنا أن نتعامل مع بقايا الدولة التي سيتركها الأسد؟

في تجربة الاتحاد السوفيتي السابق تقرر حل الحزب الشيوعي, ثم جرى التراجع عن هذا القرار, وفي العراق أدى حل حزب البعث إلى نتائج كارثية. وفي سوريا يمكن لنا أن نفكر بالإبقاء على البعث كحزب سياسي شرط تجريم قياداته المسؤولة عن الفساد, ومصادرة مقراته المنهوبة من الدولة, لكن ما هو أعقد من ذلك يكمن في العلاقة مع مؤسسات الدولة وأجهزة الإدارة التي قامت على فكرة الولاء المطلق للأسد, فإذا كان مطلوبا الحفاظ على مؤسسات هذه الدولة, فكيف يمكن مثلاً للكوادر الإعلامية في الوزارة أو التلفزيون أو الصحف والتي جاءت وفق معايير انتقائية خاصة, أن تتحول لخدمة مفاهيم المواطنة ومصالح الوطن والشعب بدل خدمة ولاءاتها السابقة؟! وكيف يمكن بذات السويّة أن نحافظ على شرطة المرور أو موظفي التموين أو... ممن اشتهروا بفسادهم؟

المعضلة الأكبر فيما يتعلق بمؤسسات الأمن والجيش, كيف يمكن للحكومة الانتقالية أن تتعامل مع الطيارين الذين يلقون براميل المتفجرات على البلدات السورية وعلى تجمعات السوريين؟ وكيف يمكن أن نتعامل مع بقايا الأجهزة الأمنية التي لم يبق منها في عمله إلا شديد الولاء بالمعنى الطائفي والشخصي؟

وهل يكفي شعار إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية للخروج من هذا المأزق الحرج؟

نحن لم ندمر الدولة ولن نسعى لذلك, بل الأسد هو الذي أضعفها بداية ثم دمرها لاحقا, لكننا في الحالة العيانية لطبيعة الدولة السورية وعلاقتها بالنظام نقف عاجزين عن التعامل مع بقاياها في لحظة سقوط هذا النظام, ولا يبدو الحديث عن المستوى الحضاري للسوريين, وقدرتهم على تجاوز الأزمات مفيداً في هذا الصدد, فالسنوات الثلاث الماضية علّمتنا أننا بشر ككل البشر, ونخضع لقوانين الفعل ورد الفعل, وأننا ما نزال عاجزين أمام خيارات القبول بالديكتاتورية أم المضي باتجاه تفكيك الدولة, وأننا سندفع كثيرا قبل أن نتمكن من بناء سوريا الجديدة التي نحلم بها, سوريا ديمقراطية تعددية تقوم على مفهوم المواطنة والمساواة والعدالة.

المجتمع المدني في سوريا قبل آذار ٢٠١١ وحتى اليوم

يارا بدر

في قهوة «تاء مربوطة» في شارع الحمرا ببيروت, شهد يوم الخميس ٦ شباط ٢٠١٤ ندوة مسائية حول «المجتمع المدني في سوريا», حاضر فيها كل من الدكتور حسان عباس في الشق المتعلق بالمجتمع المدني في سوريا قبل آذار ٢٠١١, ومحمد العطار في الشق الخاص بالمجتمع المدني منذ آذار ٢٠١١ وحتى اليوم.

في حديثه المُكثّف قدّم أستاذ الأدب الفرنسي حسان عبّاس محاولته لتعريف المجتمع المدني بأنّه: (هو كل عمل جماعي طوعي, يقوم في الفضاء المحصور بين حدّي الأسرة والدولة). استناداً إلى هذا التعريف رأى د. عباس أنّ وجود المجتمع المدني يتشرط ثلاثاً, هي: أن يكون طوعي, حر, لا ينتمي إلى ثقافة قبل وطنية. أن يقبل الآخر ويرفض العنف. وأن يكون ذا توجه عام.

البارز في خطاب د. عباس كان تمييزه بين مصطلحي «المجتمع الأهلي» و«المجتمع المدني», بقوله: (إنّ ما نراه من تجمّعات تحت مسمى المجتمع الأهلي لا يدخل في هذا التصنيف- المجتمع المدني- لأنّه يعتمد ثقافة ما قبل وطنية,

مثل العائلة- العشيرة- المذهب- الطائفة....). مُشيراً إلى تركيز النظام السوري خلال السنوات السابقة على مسمّى «المجتمع الأهلي» كجزء من سياسته في تشكيل المجتمع ضمن أطر يُحددها هو تعتمد على الركائز ما قبل الوطنية. كذلك ركّز د. عباس في حديثه على التأكيد على قِدَم ثقافة المجتمع المدني في سوريا, معتبراً أنها (صيرورة قديمة جداً, ويُخطئ من يظن أنّ سوريا لم تعرف المجتمع المدني من قبل), مُشيراً إلى تاريخ الحركات النقابية في سوريا, وأنّ بعض تجمعات المجتمع المدني يعود حتى إلى ما قبل الفترة الديمقراطية (١٩٥٤-١٩٥٨) وإلى ما قبل الاستقلال حتى. إلى أن كانت الوحدة مع مصر, والتي شهدت بداية أول سلطة قمعيّة مركزية ترفض بُنى المجتمع المدني.

بعد الانفصال عن مصر وحتى ٨ آذار ١٩٦٣ بقيّ المجتمع المدني موجوداً في سوريا, وفي مرحلة حكم حزب «البعث» من ١٩٦٣ وحتى دستور ١٩٧٣ فقد حافت بعض بُنى المجتمع المدني على وجودها, في حين حاربت السلطات البُنى السياسية وتلك المرتبطة بالإعلام من مكونات المجتمع المدني. في حين أنّ دستور ١٩٧٣ بمادته الثامنة التي تقول بأنّ «حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع» فقد قضى على روح الدولة المدنية. وما بقي من بُنى مجتمع مدني كان شكلياً دون أي حرية تشترط فعاليته الحقيقية. وعليه تحوّلت هذه البُنى من بُنى تدافع عن أصحاب المصلحة في تكوينها أمام الدولة إلى الدفاع عن الدولة ووسيلة لإيصال رسالة هذه الدولة. فاتحاد العمال مثلاً لم يعد نقابةً تدافع عن العمال ومصالحهم, وإنّما مكان تُنقل فيه مفاهيم السلطة السياسية إلى العمال. هذا ما اعتبره د. عباس انقلاباً في وظيفة بُنى المجتمع المدني من الوظيفة المجتمعيّة إلى الوظيفة السلطوية.

من جهته تحدّث العطار -وهو مخرج مسرحي شاب وكاتب- بما سماه (قراءة المبادرات المدنية القائمة منذ آذار ٢٠١١ وحتى اليوم ضمن ثلاث مراحل زمنية, وهي قراءة غير صارمة وعامّة ومن مشاهداتي الذاتية). فتحدّث عن المرحلة الأولى وهي منذ بداية الثورة في آذار ٢٠١١ وحتى نهاية العام, وكان هدف تجمعات المجتمع المدني فيها بحسب العطار رفد ونشر الحراك الثوري وتطوير أسباب الاحتجاج. وهي تجمعات اهتمت مع الوقت بالتوثيق من حيث محاولة إيصال الصور المضادة لبروبوغادندا النظام السوري الإعلامية, ولاحقاً بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وكان بعضها تمثّل نواة لتجمّعات سياسيّة, لكن هذه النواة جميعها فشلت, وباختصار شديد حاول العطار تكثيف أسباب الفشل بأربع نقاط, هي:

غياب الشباب عن العمل السياسي طوال مرحلة ما قبل الثورة, البطش الأمني الشديد من قبل النظم والذي استهدف قادة هذه التجمّعات, عدم ترابط المدن السورية, وهو الأمر الإيجابي بعدم مركزيّة الثورة السورية, لكنه في هذا المستوى أثّر سلباً, بالإضافة إلى ما اعتبره العطار: الظل الثقيل للمعارضة التقليدية التي لم تتح المجال أمام الجيل الشاب للعمل وهو جيل نظر إلى بعض رموزها باحترام زائد.

المرحلة الثانية امتدت من نهايات ٢٠١١ وحتى الربع الأخير من ٢٠١٢, أي المرحلة التي حوّل فيها النظام السوري سياسته من الحل الأمني إلى الحل الأمني العسكري, وبدورنا شهدنا عسكرة الثورة. ممّا فرض على تلك التجمّعات الناشئة للمجتمع المدني أن تدخل في العمل الإغاثي بغالبيتها, ويقول العطار: (لا أعرف أي تجمع شبابي لم ينخرط في العمل الإغاثي الإنساني). وذلك بسبب حالة العجز التي انتشرت

مع تفاقم المأساة الإنسانية للسوريين, ولكن ضريبتها كانت خسارة تطوّر نواة بعض تجمعات المجتمع المدني في خطابها السياسي والفكري والاجتماعي العريض.

المرحلة الثالثة والتي تمتد من الربع الأخير من ٢٠١٢ وحتى اليوم, يرى العطار أنّها شهدت مأسسّة بعض التجمعات, وبعض هذه التجمّعات عابر للحدود اليوم, أي يعمل داخل وخارج سوريا. قسم منه بدأ اليوم يشتغل على مفاهيم المواطنة, والعدالة الانتقالية, والأطفال, والتعليم والتعليم البديل, وسواها من الحقول. كذلك فبعضها يتميّز عمله بأنّه بدأ يضع استراتيجيات طويلة الأمد.

ختم العطار حديثه بوضع ثلاث ملاحظات أساسيّة على المبادرات الشبابيّة التي حاولت خلال هذه الفترة العمل, وتعمل اليوم على التأسيس لمجتمع مدني سوري:

١- معظم هذه المبادرات مُحتَضنة وقائمة بفضل المجتمع الأهلي. اليوم الحدود ملتبسة وغير واضحة ما بين المجتمع الأهلي في سوريا والمجتمع المدني.

٢- بعض هذه المبادرات طَرح بعيداً عن أدبيات المواطنة.

٣- معظم المبادرات من خارج سوريا هي غير قادرة اليوم على أن تكون فاعلة في الداخل إلاّ بالشراكة مع المجتمع الأهلي, وذكر بعض الأمثلة (سوريّات- شبكة حرّاس الطفولة- الحراك السلمي...).

ملاحظة العطار الأخيرة كانت حديثه عن بعض مشاهداته, ومنها حديثه عن حركة «حقنا» التي تشكلت في الرقة وكان هدفها الأول الترويج لثقافة الانتخاب, عبر العمل حتى مع الأطفال, فمن نشاطاتهم التي ذكرها العطار العمل مع الأطفال على الرسوم ثمّ العمل معهم على انتخاب افضل رسم, وكيفيّة التعاطي مع الخاسر, وكذلك مع الفائز. ومفاهيم أخرى عملوا عليها مثل الديمقراطية- شكل الدولة والدستور. لكن الحركة اليوم توقفت عن العمل- مؤقتاً- بسبب سيطرة «داعش- الدولة الإسلامية في العراق والشام» على مدينة الرقة, التي بحسب إحصاء ذكره العطار عن مركز كندي للدراسات, كانت قد شهدت في شهر أيلول ٢٠١١ وجود ٤١ مجموعة عمل مدني. منوّهاً إلى أنّ أحد قادة حركة «حقنا» معتقل لدى «داعش» منذ أشهر ولا معلومات عنه حتى هذه اللحظة.

سوريا بالمرتبة الأول في استهداف الصحفيين

فداء يونس

أعلنت منظمة «مراسلون بلا حدود»، في تقريرها السنوي أن سوريا احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد الصحفيين المخطوفين عام ٢٠١٣، وهي من بين الدول الخمسة الأولى التي تضم في سجونها أكبر عدد من الصحفيين.

وسجلت المنظمة أن عدد الصحافيين الذين تعرضوا للخطف عام ٢٠١٣ وصل إلى ٨٧ بينهم ٤٩ صحفي تمّ خطفهم في سوريا.

كما أعلنت المنظمة أن «١٧٨ صحافيا على الأقل مسجونون اليوم» في العالم، مشيرة إلى أن «الصين واريتريا وتركيا وإيران وسوريا تبقى على غرار العام ٢٠١٢ الدول الخمس الاولى التي تضم سجونها اكبر عدد من الصحافيين».

يؤكد تقرير المؤشر السنوي لحرية الصحافة، الذي أصدرته المنظمة مؤخرا، إن سوريا احتلت المرتبة الرابعة بعد تركمانستان وكوريا الشمالية وأريتريا في حرية الصحافة, ضمن أسوأ ٢٥ دولة وفق تصنيف حرية الصحافة لهذا العام.

وكانت الأمم المتحدة قد وصفت سوريا بـ «المكان الأخطر عالمياً» بالنسبة للعمل الصحفي.

من جهة ثانية أصدرت «مراسلون بلا حدود ألبومها السنوي تحت عنوان «من أجل حرية الصحافة» بالتعاون مع مؤسسة «الرسم من أجل السلام», مكرسة إصدار هذه السنة للكاريكاتور بدل الفوتوغراف.

ومع أن حضور الأعمال العربية في هذا الألبوم أقتصر على مشاركة واحدة, إضافة إلى مقابلة سريعة مع الرسام السوري علي فرزات وبعض رسوماته المرفقة بالحوار والتي ينتقد فيها النظام السوري, فإن الحالة السورية كان لها نصيب مهم من الانتقادات الساخرة لحرية الصحافة المستباحة فيها.

ففي أحد الكاريكاتيرات يستخدم الأسد فأسا تقطر دماء لقتل السوريين، فيما يقول له روحاني: «بدون قسوة لو سمحت يا بشار»، ويعلق أحد الإيرانيين: «أرأيت؟ إنه معتدل»!

وفي آخر نرى الأسد وسلاحه الكيماوي على خلفيه من الدمار، فيما تُصوّب عليه من خارج الإطار مدافع قائلة له: «قلنا لك لا للأسلحة الكيماوية، المجزرة بحق شعبك لا بدّ أن تُنفّذ حسب القواعد المتّبعة»!.

كاريكاتير العدد

قتلى الجوع ومأساة فلسطينيي سوريا

جورجيت أسعد

ارتفع عدد قتلى الجوع في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق بداية هذا الأسبوع إلى ١٠٠ شخص، في ظل حصار قوات النظام المستمر للمخيم منذ سبعة أشهر, ومع أن وضع المخيم في هذا الصدد يشبه كثيرا أوضاع ريف دمشق وبلدات الغوطتين الشرقية والغربية من حيث حدة الحصار وافتقاد السكان المدنيين لوسائل العيش أو الغذاء, فإن خصوصية المخيم ترتبط أولاً بنبالة أبنائه الذين انضموا إلى قوافل الثورة مقدمين أكثر من ألفي شهيد موثقين بالاسم, إضافة لضحايا من ماتوا جوعا تحت الحصار, إلى جانب عدد من الضحايا لم يجر التعرف عليهم. وهنالك أكثر من ١٨٠٠ جريح فلسطيني, وعدد المعتقلين الفلسطينيين حوالي ٤٠٠ معتقل!

وخصوصية المخيم تكمن ثانياً في علاقة الفلسطينيين مع أرضهم، حيث هجروا من فلسطين أولاً, وتتكرر هجرتهم تاليا في العراق وليبيا والآن من سوريا, فمخيم اليرموك الذي كان يؤوي أكثر من ١٥٠ ألف فلسطيني, وأكثر منهم أعداد السوريين, وبشكل خاص النازحين منهم في السنتين الأولى والثانية للثورة, كل هؤلاء لم يبق منهم أكثر من ٢٠ ألف فلسطيني, ومع أن حوالي ٢٧٠ ألف فلسطيني نزحوا عن مخيماتهم وما زالوا مشردين داخل سوريا, وتصر أغلب دول الجوار على رفض قبولهم كلاجئين, فإن كثيرين بالمقابل عانوا في مراكب الموت للنجاة بأرواحهم وأرواح أطفالهم من هول الطغيان الأسدي.

وخصوصية المخيم الفلسطيني في سوريا ثالثاً, أنه جزء من ملحمة الصراع المستمرة بين الفلسطينيين ونظام الأسد, ملحمة تعود لمحاولات البعث المستمرة لاحتواء الفلسطينيين كورقة ضغط إقليمية, وربما يكون تل الزعتر أشهر فصولها الدرامية التي اقترفها الأسد الأب, وسكتت عليها الفصائل الفلسطينية التي ترعرعت على مائدة النظام.

هذه الفصائل هي اليوم شريكة في حصار مخيم اليرموك وفي التبرير لهذا الحصار, وشريكة في إقامة حواجز الموت على مداخل المخيم, كما كانت شريكة في نهب بيوته وتدميرها. وسيكتب التاريخ أنها شريكة في إبرام الاتفاق الأخير مع النظام, لتسهيل دخول قوافل المساعدات الى مخيم اليرموك, شرط أن يتم استثناء السكان السوريين داخل المخيم من هذه المساعدات, وبشكل خاص نازحي الجولان المحتل, وهي مؤامرة لتصوير المسألة على أنها مواجهة مع العصابات الإرهابية, وهو ما تكذبه المظاهرات المدنية التي خرجت داخل المخيم وخارجه.

ومع أنه سمح مؤخراً لبعض الشاحنات بالدخول، وتم إخراج بعض الجرحى وليس كلهم, فإنه مازال ممنوعا على المتبقين الخروج من المخيم. وما أدخل من مساعدات غذائية وعلاجية لا يشكل حلاً للمشكلة، فالمخيم باق تحت الحصار, والنظام السوري وميليشياته الموالية يسيطرون على كل المعابر والمداخل إليه, وهم من يمنع وصول المساعدات الانسانية للمدنيين المحاصرين داخله, وليس ربط دخول المساعدات الانسانية بالحل السياسي إلا جريمة بحق المدنيين يجب أن يعاقب عليها النظام, بالمعنى الإنساني والحقوقي والجنائي, فالدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين تتحمل مسؤولية حمايتهم من أي اعتداء, فكيف بالأمر وهي التي تعتدي عليهم؟ وتمارس الابادة الجماعية، وقتل المدنيين, أليست هذه جرائم حرب؟.

ما يجري في مخيم اليرموك وبحق فلسطينيي سوريا بذريعة الإرهاب, هي محاولة لشطب تلك المخيمات من خارطة سوريا, وشطب الفلسطينيين من الديمغرافيا السكانية لسوريا, وتشريدهم كلاجئين في منافي العالم, وهو ما يشكل خطرا على حق العودة الذي أوهمنا النظام السوري عقودا أنه يقاتل عليه.